

لتغييره انطلاقاً من قواعد وأسس ومبادئ الرؤية الإسلامية الكلية وأحكامها العامة، وليس من منطلق قواعد قوانين الغرب المستحكم حتى ولو باسم الحاجة لاجتهاد جديد ومعاصر يستجيب لتحديات ضغوط الواقع. إن هذه الاستجابة البنائية -المشار إليها- لا تقوم في فراغ أو من خصائص اللحظة الراهنة، ولكنها لا بد وأن تعي وتتدبر تطور المسار الحضاري للفكر الإسلامي بأوسع معانيه المجسد لرؤية العالم الإسلامية والعاكس لخصائص الثقافة والحضارة الإسلامية والمعبر عن مدارس الفقه الإسلامي والتفسير الإسلامي للتاريخ، وهذا الفكر الحضاري ليس الفكر الفقهي فقط كما أن الاهتمام بهذا الفكر الحضاري هو ترجمة لتوسيع نطاق الشريعة إلى ما هو أكثر من الأحكام الفقهية. تلك الأحكام - والتراث الضخم الذي يرتبط بها هي من الأهمية بمكان بحيث لا يجب الخوض فيها دون تبصر ورؤية تقود إلى شطط الإسقاط لكونها تاريخية أو تقود إلى فوضى التأويلات أو تقود على العكس إلى الجمود خوفاً من التجاوز.

خلاصة القول وانطلاقاً من مفهوم الحضاري والمنظور الحضاري، أن الرؤية الحضارية المقصودة كمدخل كلي من مداخل النهوض تطرح ومن مرجعية إسلامية ضرورة تجاوز الثنائيات، وتحقيق الانسجام بين مداخل الإصلاح المتنوعة، من أجل تغيير

حضاري داخلياً وعالمياً. فإن الإصلاح والتجديد لا يقصدان الداخل فقط، ولكن يمتدان منه إلى الخارج. حيث إن الخارج، في التقاليد الإسلامية الدولية، هو امتداد للداخل، وهكذا علمنا العلامة المرحوم أ.د. حامد ربيع.

والمنطلق في تلك الرؤية هو إعادة بناء مفهوم السياسة، وتحديد طبيعة النموذج السياسي والمجتمعي من ناحية، وإعادة بناء العلاقة بين مكونات الأمة الإسلامية من ناحية ثانية، وإعادة بناء توجه العلاقة بين الأمم من أجل تغيير إنساني عالمي جديد من ناحية  
ثالثة.



## الحاجة إلى رد الاعتبار

### لمفهوم السياسة من

### منظور حضاري، وإعادة بناء

### النموذج السياسي والاجتماعي

إن مفهوم السياسة الشائع -والذي لعنه الإمام محمد عبده- هو المفهوم الذي احتكره المنظور الواقعي الصراعى الاستتبالي الاستبعادي، المادي المبني على نموذج معرفي وضعي علماني، لا يرى في السياسة إلا صراعاً على السلطة ومن أجل السلطة ومجرداً عن القيم والأخلاق. أما مفهوم السياسة من منظور حضاري قيمي إسلامي يهدف لرد الاعتبار للسياسة، ورد الاعتبار للقيم واستعادته احتكارها من المنظور الوضعي العلماني إلى مفهوم حضاري عمراني يترجمه القيام على الأمر بما يصلحه، وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. مفهوم يستهدف الإصلاح والصلاح، وليس مجرد السلطة والسلطان والحكم.

وفي هذا يقول أ.د. سيف عبد الفتاح:

"وبالنظر العميق في تعريف السياسة في الرؤية الإسلامية، نلاحظ أن هذا التعريف فضلاً عن أنه يعيد الاعتبار لمفهوم السياسة، فإنه يجعل من اتساعه ورحابته حالة بنيانية لازمة أصلية في داخلية المفهوم غير طارئة عليه من خارجه، بحيث تستوعب المستجدات من تحيل أو ميل أو انحراف أو توظيف أو تبرير.

واقع الأمر أن هذا المفهوم وجد عناصر رسوخه ضمن "صبغة" و"صبغة" المقاصد.

فإذا كانت السياسة -على قول ابن القيم- ما كانت معه الأمور أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. ومناقضة السياسة بمفهومها القيمي تعني أن تكون حال ممارستها أقرب إلى الفساد وأبعد عن الصلاح بمفهوم المخالفة، إنه "السوس" الذي ينخر في الكيان فيفسده ويهدمه. المقاصد -وفق هذه الرؤية- تصبغ وتصوغ مفهوم السياسة على شاكلة العشرية المقاصدية.

**القيام على الأمر بما يصلحه:** مقدمات ومقومات ومكونات، مجالات، وحفظ، وأولويات، وموازين، وواقع، ومناطق ومآلات، ووسائل، قيم وسياقات. فالشريعة حكمة كلها في بنائها المعرفي، وعدل كلها في نسقها القيمي، ورحمة كلها في نسقها السلوكي، ومصالحة كلها في نموذجها المقاصدي.

والسياسة -وفق هذا التصور- ليست فناً أو أسلوباً أو صراعاً، بل هي رعاية متكاملة من قِبَل الدولة والفرد لكل شأن من شئون الجماعة... والسياسة -وفق هذه الرؤية- تتصف بالعموم والشمول، فهو مفهوم يخاطب كل فرد مكلف بأن يرى شئونه ويهتم بأمر المسلمين، بل يمارس عمارة الكون في سياق وظيفته الاستخلافية."

إن هذا المفهوم تؤسس له وتؤصله أحكام وقواعد ومبادئ قرآنية، كما تبلور في أعمال نماذج فكرية وفقهية إسلامية عبر تاريخ المسلمين (على سبيل المثال: يعرف المواردي السياسة الشرعية بأنها: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل، وأمن عام، وخصب دائم، وأمل فسيح). إن هذا المفهوم للسياسة يتجاوز ما شاع عن اقتران السياسة في الإسلام بفقه الطاعة لأولي الأمر، الذي ساعد على شرعنة تقاليد الاستبداد في التاريخ الإسلامي، مما أثار كل الجدل الدائع حول العلاقة بين الإسلام والديمقراطية والإسلام وحقوق الإنسان.

بعبارة أخرى، فإن مفهوم السياسة الحضاري العمراني، والمنطلق من الرؤية المعرفية الإسلامية الكلية، يتجاوز فقه السلطان التقليدي إلى فقه حضاري إنساني أكثر رحابة وكلية. ويرتبط هذا المفهوم بنموذج سياسي ومجتمعي وسطي إيماني عمراني وليس مادي صراعي علماني مهيمن ومسيطر، ويقوم هذا النموذج على القوة من أجل التمكين والبناء والدفاع، ويعي الثقل التاريخي للأمة ومسئوليتها التاريخية، وهو نموذج تعددي يسع الثقافات الفرعية وليس أحادي يكرس استبداد ثقافة واحدة سائدة، حتى ولو كانت ثقافة الأغلبية، إنه نموذج تصحيحي ديناميكي محوره العمران. وفي قلب هذا النموذج تقع منظومة مفاهيم حضارية تنطلق من

فقه المقاصد مثل "حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الدولة والأمة، الأمن الإنساني، الإصلاح والتجديد، المواطنة" فجميعها يتم بناؤها من مصادر المرجعية الإسلامية الثابتة، وهي الأصل القرآني ومن مصادر فكرية متغيرة بتغير الزمان والمكان، حيث يمارس اختلاف الزمان والمكان تأثيره على كيفية تطبيق المبادئ والأسس والقواعد وعلى بناء المفاهيم وتطورها. وهو التطبيق الذي يقتضي مراعاة ضرورات التدرجية بعد تحديد أولويات التغيير وفقاً لهذه المرجعية، وبعد حسن فقه الواقع وحسن إنزال فقه القيم والمقاصد والأحكام على هذا الواقع. إن هذا المفهوم للسياسة، الذي يرد الاعتبار للعلاقة بين السياسة والقيم، وهذا النموذج للإصلاح والتجديد المرتبط به، وهذه المنظومة للمفاهيم المنبثقة عنه لا بد وأن تنعكس جميعها على الرؤى والممارسات الداخلية.

فهل ستعكس ممارسات الإسلاميين هذه المنظومة الحضارية التجديدية؟ والأهم كيف سيتم تحديد المشترك مع الاتجاهات ذات المرجعيات المختلفة؟

إن مآل "الحقبة الإسلامية" لتصبح حقبة استقلال وتحرير حقيقيين هو القدرة على تفعيل هذا النموذج، ومنظومة قيمه سواء في الداخل أو الخارج، لكسر حلقات ونزع جذور الاستبداد والظلم الكامنة والظاهرة.

وأكتفي هنا لمجرد التوضيح بالإحالة إلى مثال واحد: الأحزاب من منظور حضاري إسلامي: شرعية الأحزاب ذاتها ومشروعية التعددية ووظائف الأحزاب وأدوارها: فهل الأحزاب الإسلامية جاءت استجابة لمراجعة فكرية أصلية؟ أم هي تكتيك للاستفادة من فرصة تاريخية سياسية؟ أم هي استجابة لضغوط واقع، ومشاركة في تطوير مشاركة إسلامية في نظام حزبي جديد؟

وأخذًا في الاعتبار المراجعات الجارية في الديمقراطيات التمثيلية ذاتها لدور الأحزاب ووظائفها في إطار أزمات الديمقراطية التمثيلية المتكررة في الغرب، فماذا يمكن أن تقدم الخبرة الإسلامية في هذا المجال؟ سواء بالنسبة لنموذج جديد للديمقراطية من مرجعية إسلامية (ديمقراطية تشاركية)، بدون أن يكون الحزب وفلسفته الصراعية رأس الحربة، أو لإعادة بناء دور جديد للأحزاب من مرجعية إسلامية (فقه الضرورة، والموازانات والنوازل) مع تفعيل دور جماعات أخرى وسيطة في العملية الديمقراطية، وهي مؤسسات الأمة التي تآكلت أدوارها أمام زحف الدولة القومية ومؤسساتها.

بعبارة أخرى، لابد أن نتساءل بجدية، ونحن نتسارع لتأسيس "أحزاب إسلامية"، كيف نعيد التجربة الحداثية بحذافيرها ونفس أركانها في الدولة القومية؟ وهل الأسلوب الديمقراطي السائد

متوافق مع رؤيتنا الإسلامية؟ وكيف يتحقق الخروج تدريجيًا من هذا الإطار الذي يتلبسنا ويتسرب ويتخلل أعصابنا وأفكارنا لنقدم نموذج جديد للديمقراطية تصبغ آلياته صبغة وفلسفة جديدة؟ ونفس التساؤل يطرح نفسه بالنسبة لاستعارة نمط التنمية الرأسمالية السائد ومجرد الحديث عن عدالة اجتماعية. فما الجديد في مفهوم إسلامي للعدالة الاجتماعية مقارنةً بمفاهيم أخرى لنفس "الشعار"؟

إذن، هناك حاجة لرؤية تنموية إنسانية جديدة تقوم على تجديد واجتهاد إسلامي يؤسس لرؤية معرفية، تقود إلى رؤية كلية إستراتيجية ثم سياسات وبرامج، سواء ما يتصل بآليات الديمقراطية (ومنها الأحزاب)، أو بأمور أخرى من أمور السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة.

كما أن المحك الأساس أيضًا هو سيصبح تصميم محتوى تنموي شامل وتوجه نحو بقية فئات المجتمع وقواه، وعدم الاقتصار على خدمة تنظييمات الحركات الإسلامية فقط -حزبية وغيرها- وضرورة الانفتاح لخدمة الأمة بكافة اتجاهاتها وفئاتها، تجاوزًا لمفهوم الحزبية الضيق.

ويرتبط بمفهوم الحزب من مرجعية إسلامية مفهوم "المجتمع المدني" أو سبل تنظيم وتفعيل مدنية المجتمع، تدعيمًا لرد الاعتبار

للسياسة وتطبيقاً للمفهوم العمراني للسياسة. وهذا يعني استعادة دور الناس، وبث الثقة في المجتمع واسترجاع مكانة وسلطة "الجمهور" في المنظومة السياسية، كل هذا من أجل استعادة إنسانية السياسة. ولا أقدر على تحقيق ذلك من رؤية حضارية إسلامية إنسانية قيمة فهي التي تلقي بالناس والقيم في قلب المصالح والتدافع، آخذة في الاعتبار أولوية هموم الناس واستنهاض هممهم ومشاركتهم بإنسانية.

إن تفعيل مؤسسات الأمة، وتجديد قوى المجتمع المدني لابد وأن يتم في ظل مفهوم للمدنية لا يفصل بين المدني والديني والدعوي والسياسي، ولكن يُمايز بين مجالات كل منهم مع صب كل منهم في الآخر، وتدقق كل منهم نحو الآخر.

خلاصة القول، لابد من إعادة طرح منظومة السياسة برمتها، على نحو جديد لإحداث تغيير حقيقي ينزع جذور الاستبداد والفساد من المؤسسات والهياكل ومن النفوس وتفكيك منظومتها المتجذرة في المجتمع والدولة. ولابد من تجديد طبيعة الدولة الجديدة التي نريدها والتي تدعم ومن مرجعية إسلامية أصلية مدنية المجتمع وحرياته، فليست قضية هوية الدولة فقط، علمانية أو إسلامية، أو هوية النظام السياسي فقط برلماني أم رئاسي هي التي يجب أن تظل على المحك، مستدعية ومكررة كل المعارك الفكرية

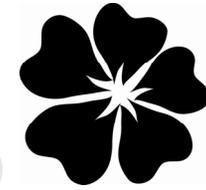
السابقة، منذ قرون، بين الإسلامية والعلمانية وحول الهوية بالأساس، وذلك على حساب قضايا الحريات والعدالة الاجتماعية. بل لقد كان التلاعب بالدفاع عن الهوية والخصوصية (الشكلية) وادعاء الحرص عليها أداة من أدوات الاستبداد السياسي الداخلي، في حين أن "الهوية" لا يجب أن تكون منعزلة أو منفصلة عن هذه القضايا، وهي بطبيعتها قضايا هوية الأمة أيضًا. فإن هوية الأمة بمفردها (في أضيق حدودها الشكلية) لا تكسب الأمة المنعة أو تحميها في ظل استبداد وظلم، بل قد يصبح الحفاظ على "شكلية" هوية الأمة في هذه الحالة حائلًا دون تحقيق أحد أهم شروط الخيرية وهي "القوة" في ظل عدل وحرية لتحقيق الشهود الحضاري من جديد.

ولهذا؛ لابد أخيرًا وأن نسجل هنا أنه إذا كانت القراءات في فكر الإصلاح والتجديد الإسلامي (عبر القرون الثلاثة الماضية) تبين غلبة قضايا مواجهة النموذج المعرفي والثقافي والفكري الحدائي العلماني بالأساس على حساب قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في مواجهة نظم الاستبداد والظلم (في وقت كانت قضية السلطة والعدالة والحرية هي عصب تراث الفقه السياسي الإسلامي)، فهل سنشهد بعد الثورات الشعبية استعادة الفكر السياسي الإسلامي الاهتمام بقضايا التغيير السياسي والمجتمعي، في ارتباطها بقضايا

## الحاجة إلى رد الاعتبار لمفهوم الأمة وللنصرة وللوحدة الإسلامية في إطار التنوع والتعدد

إن فقه تاريخ الأمة، في صعودها الحضاري، ثم تراجعها وهبوطها وصولاً إلى فقه واقعها، يبين لنا رابطة تفاعلية بين ثلاثة محاور: "عوامل قوة وضعف الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية، العلاقات بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول. وتنبثق هذه المحاور الثلاثة عن قضيتين أساسيتين تقعان في صميم الاهتمام بفقه العلاقات الإسلامية الدولية الراهنة. الأولى هي قضية العلاقة مع الآخر غير المسلم في ظل قواعد العلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية السلمية التي يطرحها المفهوم الواسع للجهاد. والقضية الثانية هي قضية انتشار نموذج الدولة القومية أمام ضغوط التعددية السياسية الدولية، وصولاً إلى حالة التجزئة. والإطار العام الكلي الذي تنبثق عنه بدورهما القضيتان يتمثل في التطور التاريخي لوضع الأمة في النظام الدولي على نحو أفرز التبعية بعد الاستقلال، والهيمنة من ناحية، كما شهد، من ناحية أخرى، شحوب فكرة الأمة وتدهور الالتزام بمقتضياتها بالنسبة إلى العلاقات الإسلامية- الإسلامية، على نحو أفرز التجزئة والقطرية بعد الوحدة والتعددية.

الهوية، على نحو يولد فكراً تجديدياً يُغذي حركة ناجحة في مجال الإصلاح الداخلي. وهي حركة تجدل بين كافة روافد الإصلاح: الديني، الدعوى، السياسي، المجتمعي، الثقافي، الاقتصادي، ليصب كل منهم في الآخر ويغذيه، تحقيقاً لتغيير حضاري.



بعبارة أخرى، فإن خبرة التاريخ الإسلامي عن نمط تطور العلاقات الإسلامية - الإسلامية بعيداً عن الوحدة لا ينفصل عن خبرة نمط تطور العلاقة مع الآخر (نحو التبعية)، أو عن خبرة نمط التطور الداخلي في الدول الإسلامية (نحو التغريب). ولهذا؛ فإن آفة الواقع الراهن للأمة هي أن التجزئة تقترن باختراق خارجي ضخم لشبكة العلاقات الإسلامية - الإسلامية، كما تقترن بتغريب الأمة".

ومن ثم، فإن فقه العلاقات الإسلامية - الإسلامية في بداية الألفية الثالثة يفرز أثواباً جديدة للتحديات المتواترة والمتراكمة والمتكررة. "فقضايا الوحدة أم التعدد والتجزئة، النصر أم التخاذل، حل المنازعات وفقاً للقواعد الإسلامية أو من خلال تدخل خارجي، التحالفات أو الحروب فيما بين الدول الإسلامية، التكافل والتكامل الاقتصادي أو تنازع المكاسب، جميع هذه القضايا التي تثيرها العلاقات الإسلامية - الإسلامية قد ارتدت أثواباً مختلفة من مرحلة إلى أخرى، لتصل الآن إلى أقصى ما تفرضه من تحدٍ لوضع الأمة في العالم". وبالرجوع إلى فقه الأصول يتبين لنا كم هي كبيرة الفجوة بين الأصل وبين الواقع.

"إن مراجعة نتائج الدراسة التنظيمية للتاريخ الإسلامي في عصوره المتعاقبة، والتي قدمها مشروع العلاقات الدولية في الإسلام

تبين لنا أن ازدهار وتدهور الدولة الكبرى تحدد بعدد من العوامل الرئيسية، وهي: العقيدة، ومدى استقرار الجبهة الداخلية، والقدرات العسكرية، ووضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، وطبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، وقوة وضعف الخصم، وتدخل الخصم في الشؤون الداخلية للطرف الإسلامي، والحروب كنقاط للتحويل في تاريخ الدول. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات من حيث مساهمتها في ازدهار وتدهور الدول: فهناك مجموعة عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامي، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامي، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بسلوك الطرف غير الإسلامي، وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامي وقدرات الطرف غير الإسلامي. وإذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات في ازدهار قوة الطرف الإسلامي وفي أحيان أخرى في تدهوره، فإن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن استفادة القوى الإسلامية من المجموعتين الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة، حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساساً في تدهور القوى الإسلامية. أو، بعبارة أخرى، لم تنجح الدول الإسلامية في توظيف هذه العوامل على النحو الذي يدعم من ازدهارها. وإذا كانت

الأطراف الإسلامية قد نجحت في تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعة الرابعة من العوامل في بعض الفترات، فإن هذه العوامل ساهمت في تدهور الأطراف الإسلامية في مراحل أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين العوامل التي ساهمت في ازدهار وتدهور الدول الإسلامية في النظام الدولي إنما هدفه الأساسي هدف تحليلي. فإن التفاعل بين هذه العوامل في الواقع هو الذي حدد المحصلة النهائية لوضع الدول الإسلامية في النظام الدولي. فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمسكها بالعبقيرة الإسلامية، واستقرار الجبهة الداخلية، وتنمية قدراتها العسكرية، واحتلالها مركزاً متميزاً في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض، وعدم تدخل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفاعلات بين الدول الإسلامية، إذ إن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي - الإسلامي تشير إلى عدة نتائج أساسية حول قضايا: الوحدة - التعددية، النصر، التحالفات والحروب.

إن توحد الفواعل الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعم موقف هذه الفواعل في مواجهة الفواعل غير الإسلامية، وبالتالي

ساهم في تدعيم قوة الفاعل الإسلامي المركزي. والمقصود بالفواعل هنا إما دول مستقلة اسمياً عن المركز الإسلامي الرئيسي، أو دول شبه مستقلة عنه، فضلاً عن المركز ذاته أو الدول الإسلامية المستقلة عنه فعلياً.

إن الأطراف الإسلامية فشلت، في بعض الفترات التاريخية، في مناصرة فواعل إسلامية أخرى، على النحو الذي قيد من فعالية دور القوى الإسلامية في النظام الدولي وفي مواجهة أطراف غير إسلامية.

**إن الصراعات بين الفواعل الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين:**

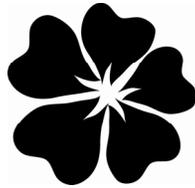
الدخول في تحالفات مع فاعل غير إسلامي ضد فاعل إسلامي، والصدام العسكري المباشر بين هذه الفواعل. ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات لإسقاط قوى إسلامية صاعدة - على حساب المركز الإسلامي - في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن.

وإذا كان تواتر الثورات العربية واحدة تلو الأخرى، ولو بدرجات مختلفة من النجاح حتى الآن، قد استدعى حديث "المؤامرة الخارجية" على المنطقة وتفعيل نظرية الفوضى، إلا أن

تعقيدات حسابات السياسات القطرية الضيقة.

إن هذه القدرة على تحاضن الثورات، ليست شرطاً لحمايتها فقط، ولكن محكاً لمستقبل المشروع الإسلامي في كل وطن، ومن ثم محكاً لمآل المشروع الإسلامي العربي كله، أي مآل مستقبل الدائرة العربية، وعلاقتها بجوارها الحضاري وبدوائر العالم الأخرى الحضارية، في ظل قيادة مشروع إسلامي بعد أن تواتر على هذه الدائرة العربية قيادة مشروع قومي ومشروع عولمي.

ومما لاشك فيه، أن نهوضاً حضارياً عربياً إسلامياً هو في قلب نهوض للأمة وللعالم أو العكس، هكذا علمنا التاريخ، فماذا سيقدم الواقع؟



البعض يطلق على الثورات "الثورة العربية"، باعتبارها حدث واحد تداعت خلاله شعوب الأمة العربية، وبتزامن فريد لإعلان عدم موتها. ولعل هذا التزامن في الثورات من أهم أدلة وجود الأمة التي على المتسائلين عنها أن يتدبروا فيها، لكن من ناحية أخرى، فإن مآل "الحقبة الإسلامية" مع الثورات مشروط بقدرة هذه الثورات على التحاضن حتى تحقق أهدافها وبقدرة جوارهم الحضاري الإسلامي القريب والبعيد على النصر والتعاون. إلا أن السياق الإقليمي (بدعم من السياق العالمي) يخرن تحديات مهمة، سواء من جانب إسرائيل أو الدول التي لم تصلها الثورة (دول الخليج)، أو من إيران التي مازالت تساعد نظام يستخدم ضد شعبه الثائر كل أشكال القوة المفرطة المتوحشة.

إن رد الاعتبار لمفهوم الأمة، وتجاوز الفجوة بين الأصل والواقع -السابق شرحها- لا ترتبهم بالنظم والحكام فقط، ولكن بالشعوب أساساً. فهل تتمكن شعوب الثورات من تجاوز إसार حدود الدول القومية، تفعيلاً وتمكيناً للنصرة وتحاضن الثورات. إن رؤية حضارية إسلامية تفترض تجاوز حدود المصالح القومية الضيقة نحو المصالح التي تفرضها الرابطة العقدية المشتركة التي تمثل صميم منشأ الأمة الإسلامية، فهذه الرابطة تولد وتنشأ شبكة من المصالح الأكثر رحابةً وشمولاً، والتي بمقدورها أن تتجاوز



## نحو خطاب بنائي تجديدي

### للعلاقات الدولية الإسلامية

#### وللتغيير العالني

التأصيل للعلاقة مع الآخر، ومن ثم بناء رؤية إسلامية للعلاقات الدولية تمتد إلى منظومات مفاهيم تتعدى التأصيل العام للأصل في العلاقات الدولية في الإسلام بحيث لا ينحصر في كونه حرباً أم سلاماً، ولكن متى الحرب ومتى السلام؟

ويمكن تصور المنظومات الأربع التالية من المفاهيم: (الجهاد والقوة والدعوة)، و(الوحدة والتعددية والأمة والأقليات والدولة)، و(الأمن والصراع والإرهاب والتدافع)، و(التداول والعمران والتنوع والتعارف والحوار والإنسانية والخصوصية والعالمية والعولمة والحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان). وعملية بناء هذه المفاهيم عملية معقدة ومركبة تمتد ما بين مصادر فكرية متنوعة وبين خبرات تاريخية وبين دلالات واقع راهن.

وإلى جانب المنظومات الثلاث الأولى التي تدور -على التوالي- حول: محرك العلاقات الدولية، أدوات وعمليات، مستويات تحليل وفواعل، إلا أن للعملة وجهاً آخرًا؛ حيث إن منظوراً حضارياً إسلامياً لا يكفي بتقديم الأبعاد القيمية -الواقعية حول المنظومات الثلاث هذه، وهي منظومات تنطلق من منظور سياسي

تقليدي أي العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية، وهو المنظور الذي ركز عليه الفقه السياسي الإسلامي فيما يتصل بالسلم والحرب وتقسيم الدور، وهكذا... إلا أنها ليست الوحيدة التي تبرز خصوصية منظور إسلامي في العلاقات الدولية، باعتباره منظوراً قيمياً حضارياً.

لهذا، يجب أن تقترن بهذه المنظومات الثلاثة، منظومة رابعة، قد تصبح هي الأولى في الترتيب إذا أردنا إعادة ترتيب هذه المنظومات، وفق منظور حضاري للعلاقات الدولية. وهذه المنظومة هي التي تنطلق من خصائص الرؤية الإسلامية للعالم وترجم المبادئ والأسس والقواعد والقيم التي تحكم العلاقات بين المسلمين وغيرهم. وجميعها بمثابة الإطار المرجعي والمدخل المنهجي لدراسة العلاقات الدولية، والذي يساعد الانطلاق منه على كسر احتكار المنظور الفقهي السياسي التقليدي (الجهاد، الحرب والسلام) لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، في حين أن تلك الأخيرة، ودون الانتقاص من حيوية وضرورة هذا الفقه وما يمثله من ركيزة أساسية في الدراسة، إلا أنه ليس بقادر بمفرده -على تقديم صورة كلية عن العلاقات الدولية في الإسلام، ومن ثم فإن توسيع نطاق دراسة الفكر الإسلامي عن العلاقات الدولية إلى مصادر أخرى إلى جانب الفقه هو الذي يساعد على بناء هذه المنظومة

الرابعة من منظومات المفاهيم، وهي منظومة ليست بديلة عن المنظومات الأخرى، ولكنها تساعد على استكمال الرؤية ودعمها على نحو يمكن من تقديم رؤية بنائية لا تقوم على مقولة الحرب أساس العلاقة فقط أو مقولة السلام أساس العلاقة، ولكن تبين متى تكون الحرب ومتى يكون السلام وقواعد إدارة كل منهما وانطلاقاً من رؤية تعارفية حضارية وانطلاقاً من منظور قيمي-واقعي.

وإذا أردنا التوقف عند مكونات هذه المنظومة الرابعة بقدر أكبر من التفصيل يمكن الإشارة إلى أن العالم من منظور حضاري إسلامي يقدم رؤية تعارفية إنسانية تطرح المفاهيم التالية:

الإنسانية الإسلامية؛ (التعارف - التعايش - الإخاء - المساواة - العدالة - التسامح - الخلافة الإنسانية - إنسانية الرسالة الإسلامية...).

السنن الإلهية في التعامل الدولي؛ التعارف / التعايش الحضاري - التدافع الحضاري - ابتلاء الأمم - الطغيان / الاستكبار الدولي العالمي - العمارة الحضارية - قيام وسقوط الحضارات من رؤية إسلامية سننية - التوازن الحضاري - الإبدال الحضاري والتداول بين الدول الأمم - الفقه الحضاري وأصوله - الحوار الحضاري - عالمية الرسالة.

وسطية الأمة الإسلامية - الشهود الحضاري (خيرية الأمة - أمة الشهادة...)- مقاصد الشريعة والتعامل الدولي - عناصر فاعلية الأمة الإسلامية - سنن: الاختلاف، والتنوع، والتعددية، والتعاون الحضاري-الصراع الحضاري...

وأخيراً: فإن هذه المنظومات الأربعة من المفاهيم (وما يمكن أن يتفرع داخل كل منظومة) هي منظومات متكاملة متراكمة تسهم في تقديم رؤية بنائية حضارية إسلامية، أي رؤية تُسكن ما يتصل بكل جانب من جوانب العلاقات الدولية في موضعه من البناء دون افتئات جانب على آخر: السياسي على الثقافي أو الفقهي على غيره وكذلك القيمي على المادي... وهكذا يتحقق - من خلال بناء هذه المنظومات من المفاهيم، وكذلك إعادة قراءة النماذج الفكرية-تراكمًا على صعيدين: صعيد علم العلاقات الدولية من منظور حضاري، وعلى صعيد دراسة التراث الإسلامي للعلاقات الدولية الذي غالبًا ما اقتصر على أمور الجهاد ومن الزاوية الفقهية فقط. أي تحقيق تجديد في التعامل مع هذا التراث من أجل الكشف عن رؤية حضارية إسلامية عن العلاقات الدولية سواء في جذورها أو في صورتها الراهنة.

وعلى ضوء التأصيل المفاهيمي، استنادًا إلى المصادر التأسيسية والبنائية، وباستدعاء فقه التاريخ، وتشغيلًا له للنظر في الأوضاع

## فإن القضايا الأربع الكبرى التي تثور هي:

قضايا وخطابات الحرب والسلام في مواجهة مختلف أنماط استخدام القوة العسكرية في العالم الإسلامي (الداخلية، والإقليمية، وعبر الإقليمية)، وذلك من خلال رؤية نقدية لما تتسم به هذه الخطابات من استقطاب ثنائي حاد، وذلك سعيًا للنظر في ضرورة تقديم خطاب القوة العادلة والحق الذي يحميه القوة حتى لا تقع في دوامة الدفاعات والاعتذارات وحتى لا تستوي أعمال القوة المشروعة مع غيرها.

قضايا العلاقة بين الحضارات في مواجهة الخطابات الاستقطابية التي ترى العلاقة الراهنة إما صراعًا أو حوارًا في حين أن الواقع يفرض على المسلمين تقديم خطاب إنساني تعارفي يحدد متى وكيف تتحول العلاقة إلى صراع أو تعاون وكيف أن الحوار ليس إلا أداة من أدوات التعارف المبني على التعدد والتنوع كسفن.

قضية الحركات السياسية الإسلامية وعملية الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج، فإن تنوع روافد هذه الحركات وأدواتها وأهدافها يطرح المواجهة بينها وبين النظم وبين الحركات العلمانية ذات التوجهات المختلفة، سواء كانت في الحكم أو المعارضة، ويمثل الخارج عامل ضغط كبير على هذه المواجهة وعلى نحو أفرز مقولة إن هذه الحركات - وخاصة ذات الامتدادات الخارجية -

العالمية، ومن أجل بناء رؤية لهذه الأوضاع وكيفية إدارتها، والأهم كيفية تغيير هذه الأوضاع وموضع الأمة منها، لابد من أمرين: رسم خريطة القضايا العالمية ذات الصلة بالدول الإسلامية، وصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر من ناحية أخرى.

وتضم خريطة القضايا: قضايا الإصلاح والتغيير وبناء الأمن الإنساني، وقضايا التنمية وبناء القوة والأمن الاقتصادي، وقضايا بناء القوة والأمن العسكري، وقضايا الدائرة الإسلامية في السياسة الخارجية (سواء للدول الإسلامية أو الدول الكبرى)، وقضايا العلاقات البينية الإسلامية وعبر الحضاري، الصراعات الإقليمية وعبر الإقليمية في العالم الإسلامي، وقضايا المسلمين في الغرب، وقضايا الحوار والتعارف الحضاري البيني، وقضايا إصلاح النظام العالمي (ليكون بدوره أكثر ديموقراطية وعدالة). ومن الملاحظ أن هذه القضايا تنقسم بين المجالات الثلاثة الكبرى (الداخلي، البيني، الخارجي)، كما أنها تجمع بين: عالم الأحداث، وعالم الأفكار، وعالم المؤسسات، وعالم الرموز.

بعبارة أخرى؛ إذا كانت مناقشة العولمة من رؤية إسلامية لشرح إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج، والعلاقة بين الثقافي والسياسي، والعلاقة بين الأفراد والجماعات والدول والنظام العالمي في محاولة لبيان ملامح رؤية أو خطاب عن مجتمع إنساني عالمي.

تمثل تهديدًا للاستقرار والأمن والسلام العالمي. وهذا الأمر أثار جدلاً فكرياً وسياسياً حول مصادر التهديد الأخرى للسلام العالمي والتي تبرز من جانب القوى المهيمنة على العالم. وبذا أضحت قضية الإصلاح في الدول الإسلامية بين دفتي الصراع الداخلي ضد الاستبداد والصراع ضد الهيمنة الخارجية المتحالفة مع الاستبداد الداخلي.

**وأخيراً :** قضية إصلاح النظام العالمي وكيفية مشاركة المسلمين فيه، سواء من الدول الإسلامية أو من المسلمين في الغرب، وهي مشاركة تفترض أن يدير المسلمون في كل مكان إشكاليتين أساسيتين متصلتين بالإدراك المتبادل بينهم وبين غير المسلمين ألا وهما: أن المسلمين جزءٌ من العالم وفي قلبه لا يمكنهم الانعزال عنه، بل وعليهم دور كبير تجاه الإنسانية وليس تجاه المسلمين فقط، وإن كان هذا الدور يقتضي في البداية إصلاح أحوال المسلمين.

- وتتسم خريطة هذه القضايا (فكراً وحركة) بالتعقيد

والتداخل لأكثر من اعتبار من أهمها:

لم يعد الداخلي داخلي ولم يعد الخارجياً خارجياً وتهاوت الحدود بينها واخترق الخارجي، بكثافة وعمق وامتداد غير مسبوقين، الداخلي والبيني تاركاً تقاليد الفكر الإسلامي في ورطة شديدة، كيف تكون البداية من الداخل تشخيصاً وتفسيراً وعلاجاً، وقد

أضحى الداخل مستباحاً على هذا النحو وأضحى الخارج بهذا الثقل وبهذه الوطأة؟

وأخيراً ، هناك حاجة لصياغة خطاب إنساني إسلامي معاصر يمثل تجسيراً للفجوة بين خطاب الصراع والانقسام الذي يعبر عنه "خطاب الفسطاطين" الذي هو ترجمة معاصرة بدون روح خطاب تقسيم الدارين، ولكن بدون روحه، وبين خطاب الاستسلام والإذعان الذي يعبر عنه خطاب ثقافة السلام والتسامح والذي يرتدي زي الاعتذار والدفاع. وبقدر ما يساعد فهم تطور مسار الفكر الحضاري الدولي على فهم أسباب الاستقطاب الثنائي وحدته بقدر ما يساعد أيضاً على فهم السبيل للتغلب عليه وكسر اجتراره السلبي. ومن ثم، يساعد على إنتاج خطاب إنساني إسلامي معاصر. وهذا الخطاب الجديد يقدمه التيار الرئيس السائد في الجماعات الوطنية وعلى صعيد أرجاء الأمة، ويجب تفعيله وتشغيله باعتباره أسلوباً بنائياً نحو التغيير الداخلي ونحو مواجهة العدوان والاعتداء الخارجي وباعتباره أيضاً استجابةً فاعله في مواجهة تحديات الواقع الراهن، سواء المتصلة بكل من الظروف الهيكلية أو البيئية الثقافية على حدٍ سواء. فلا يمكن الفصل بين هذين النمطين من التحدي عند تصميم الاستجابة البنائية.

**خلاصة القول** ، إذا كانت الثورات العربية قد انفجرت كاستجابة